

القديم جوار من حطب وجاره ان فر ياتي ان اراد ان يبنى  
 على طرف الجايط مما يلي جاره ويجعل ساحة انس الجايط  
 الى ملكه ليس له كذا وان اراد ان يبنى جايطا على الغنظ الذي  
 كان عليه الجايط الاول او يبنى جايطا ادى من ذلك في وسط  
 وبلغ القضا من ابيه نصفاً مما يليه وشريكه وبنافهما عملة  
 فله ذلك قال في جوار بين جارين وكل واحد منهما علم جوار  
 فوهن الجايط فإراد احدهما ان يرفعه ليعلمه واتبى الى  
 يفتيحه ان يقول لصاحبه ارفع جوارك يا سطوانان وبعده  
 وخبره انه يريد رفعه في وقت كذا او يفتيحه على ذلك فان فعل  
 ذلك والا فله ان يرفع الجوار وان سقط جواره فله ضمان  
 عليه وفي فتاوى الفاضل جايط مشترك بين اثنين ولفي في  
 يومين من سقوطه فإراد احدهما النقص والتمتع الا  
 يجبر على لفضته وقال ابو القاسم في جوار بين رجلين لاحد  
 لا حلهما عليه جملة فمال الى احدهما وتقدم اليه الذي له  
 الجوار يرفعه واشهر عليه لم يرفع حتى يهرم واضر صاحب  
 الجوار فان اقر ان الجايط بينهما وان كان ما يله مخوفاً وان  
 تقدم اليه وان يرفع معه فاذا افسد شيئا بسقوطه بعد  
 امكان رفقته بعلم الا شها ضمنه لضعف فمته وتكون شئ من  
 لذل في الحنايات فلان بناء احد لهما واصحهما فما اتفق في  
 الجايط بغزاه صاحبه فليس له مطالبة صاحبه بذلك الا ان يشا  
 ان يجعل عمده وفي فتاوى الفاضل اذا اراد احد لهما النقص  
 مشترك واتبى الى اخر فقال له صاحبه انا اضرك كل ما يهرم  
 لك من يدرك وضمي له ذلك ثم نقض الجوار باذن شريكه  
 لم يرفعه من ضمان ما يهرم من مشترك المضمون له شئ قال  
 قال صحت لكن ما يهرم من مالك ولو هلك ما جاز اليه ما

ثم بناء احدهما بنفقته وان حولا يعطيه النفقة ويقول  
 ان لا اضيع على الجوار جملة فله ان يرفع على شريكه نصف ما  
 اتفق وان لم يرفع غير الباقي الجملة ان ذلك له حق وضم الجوار  
 في الاصل والباقي لم يرفع مستطفاً في البناء وهو كالمسوق في سبيل  
 لهذا سبيل العار والسفل صاحب العار اذا بنى السفل فله ان  
 يرفع بما اتفق على صاحبه السفل وان كان يقول صاحب السفل  
 لا حاجة لي الى السفل قال القاضي الامام علي السعدي في مسئلة  
 الجوار ليس له ان يرفع لكن يمنع صاحبه من الاتعاذ به حتى  
 يوفيه حقه على التفصيل الذي تبين ولو نقض الجوار كان  
 الجوار الذي يبنيه فإراد احدهما ان يرفعه اصولها كان ليس  
 للشريك ان يمنع الا ان يكون حشاشاً خارجاً من الرسم لان اسفل  
 الجايط والانس مشترك بينهما ولو هلك الجوار و اراد احدهما  
 بناءه و اراد ان يرفعه لم يكن ذلك له كذا اذا اراد ان يرفع في  
 الجوار في هواً مشترك لم يكن للاخر منعته فان القاضي الامام  
 له ان يمنع لان لغير تصرف في شئ مشترك فيحتاج الى رضا صاحبه  
 اما اذا هلك الجوار ثم امتنع احدهما عن البناء بحسب وادى الزهيم  
 بنفسه لا يجبر لكن يبنى الاخر ثم يمنع من الاخر لتفادح به حتى يستوفى  
 نصف ما اتفقوا النفع والقباض ونصف فمته الدنيا ان اتفق  
 بغيره القاضي وعن محمد بن جايط بن طاهر قدر فائمة فإراد  
 احد الشريكين ان يبنى في طوله واتبى الى اخر فله منع في اخر  
 صلح وانفادت النصف وفي صلح النوازل قال ابو القاسم والحاج  
 بن محمد بن احمد بن علي بن عرفة ولاة في عمده سفي بنيه فهدى  
 الجايط والسفل ورفعا اعلمه بالاساطيس ثم اتفقا جميعاً  
 حتى بنيا فلما بلغ البناء سفي فقال ابو صاحب السفل ان  
 يبنى بعد ذلك لا يجبر ان يبنى فيما جاز بعد ذلك وقال